كلمة ونص

نبيل الملاح

حاجتنا إلى نظام عالمي جديد

تزايدت في السنوات الأخيرة أزمات العالم بأبعادها السياسية والاقتصادية التي انعكست بشكل كبير على حياة الشعوب ومعيشتهم وخاصة في الدول العربية، حيث ظهرت فيها الصراعات والنزاعات بأبعادها المذهبية والطائفية مهددة كياناتها الوطنية ومنذرة بتفككها ووصولها إلى دول فاشلة غير قادرة على تأمين احتياجات شعوبها الأساسية من غذاء ودواء وسكن ما زاد الأوضاع سوءاً انتشار الفساد بسبب التراخي في مكافحته وعدم محاسبة الفاسدين والمفسدين بشكل جدي.

لقد وصلت الأوضاع الاقتصادية والمعيشة في معظم الدول العربية إلى مستوى غير مسبوق أدى إلى فقر وجوع وبطالة جعلت معظم الناس يلامسون خط الفقر وبحالة عوز شديد، من دون وجود أفق يدعو إلى التفاؤل.

والسؤال: هل ما وصلنا إليه كان بسبب أخطاء وممارسات ارتكبت؟ أم بسبب مخطط تآمري يؤدي إلى تحطيم الدول العربية؟ أنا أرى أن سبب ما وصلنا إليه كان بفعل الاثنين، حيث لم نستطع بناء مؤسسات دولة راسخة وفاعلة تحصن الدولة والمجتمع، ما جعل الدول العربية عرضة للاختراقات التي استطاعت نشر الفساد وإقامة تحالف بين الفاسدين وبعض أهل السلطة، وأهم ماحققته هذه الاختراقات إضعاف مؤسسات الدولة بوضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب وإبعاد أهل الخبرة والنزاهة.

نلاحظ تشابه الأزمات الاقتصادية والمعيشية في مختلف الدول العربية، حيث نقص المواد البترولية والمحروقات ووجود خلل كبير في منظومات الكهرباء وشح المواد الغذائية الأساسية وارتفاع أسعارها بشكل مستمر ومتزايد يفوق قدرة المواطنين بكثير، ويحدث هذا على مرأى العالم كله الذي يستطيع حل هذه المشكلة بيسر وسهولة، وحتى الدول الصديقة للدول العربية لم تقم بما يجب عليها القيام به والمساعدة بحل أزمات المحروقات والكهرباء والخبز؟!

أعتقد أن النظام العالمي أو ما سمي النظام العالمي الجديد قد سقط سقوطاً مدوياً في ظل عدم قدرته على تحقيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وعدم قدرته على حل أزمات العالم المختلفة والاكتفاء بإدارتها..؟!

إننا بحاجة إلى نظام عالمي جديد يحقق الأمن والاستقرار والعدالة، وأخشى أن يكون تحقيق ذلك غير ممكن إلا بحرب عالمية ثالثة أعتقد أنها قادمة لا محالة في ظل تمترس القوى العظمى بالتحكم بقرارات الشرعية الدولية من خلال تمتعها بحق «الفيتو» هذا الحق البعيد كل البعد عن أبسط قواعد الديمقراطية.

لقد وصل العالم إلى طريق مسدود في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، ولابد من صياغة نظام عالمي جديد بعيداً عن الهيمنة والسيطرة والاستغلال، عالم تحصل فيه الشعوب المقهورة والمظلومة والمحرومة على حقوقها في العيش الكريم.

• باحث ووزير سابق

مساع «حكومية- روسية» مشتركة لإعادة المياه إلى محطة «علوك» في الحسكة

الحسكة - دحام السلطان

تستمر المساعي الحكومية الجادة لوضع حد لإنهاء أزمة الكارثة الإنسانية، التي لا تزال ترخي بظلالها وتثقل بكاهلها على أكثر من مليون مواطن أصابهم العطش في مدينة الحسكة وضواحيها وريفها الغربي، إثر إيقاف آبار محطة «علوك» المحتلة من النظام التركي عن العمل لأكثر من ٣٠ يوماً متواصلة وهي المغذية لهم بمياه الشرب باعتبارها المصدر الخدمي الوحيد الرافد لهم بالمياه في المدينة وريفها الغربي، في ظل انقطاع الماء عن الحسكة وريفها الغربي في هذا الفصل من السنة الذي رافقه الحر الشديد، والذي جاء فرصة مناسبة لتفشي الأمراض والأوبئة في ظل انتشار جائحة «كوفيد ١٩»، وفقدان النظافة اللازمة والمطلوبة للتصدي له، نتيجة لشح المياه الصالحة للاستهلاك البشري، ومدى سلامتها بالشكل المطلوب بعد التقارير الطبية الصادرة عن مديرية صحة الحسكة التي تفيد بظهور عدة حالات لانتشار آفة التهاب المعدة والأمعاء وظهور إصابات مرتبطة بها.

وأفاد مصدر ذو صلة في محافظة الحسكة في تصريح لـ«الوطن» أنه وبجهود «حكومية- روسية» مشتركة، تم في صباح يوم أمس الأحد، إرسال ورشة فنية من مؤسسة المياه إلى محطة مياه «علوك» وبترفيق من الأصدقاء الروس من أجل الدخول إلى المحطة، للاطلاع على واقعها الفني قبل تشغيلها الاعتيادي وبدء عملية ضخ المياه إلى المدينة وريفها وفق برنامج التقنين المعتمد للضخ وتغذية الأحياء وريف بلدة تل تمر وقراها القريبة منها، إلا أن الورش الفنية وبحسب المصدر، وصلت بلدة تل تمر «غربي مدينة الحسكة ٤٠ كم»، والتي تبعد عن محطة «علوك» نحو ٣٥ كم، وبقيت تنتظر هناك حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

يذكر أن محطة مياه «علوك» يصل إنتاجها اليومي من المياه بين ٦٠- ٨٠ م٣ من مياه الشرب، وتعمل فيها ١٠ مضخات عمودية، وقد احتلت منذ احتلال مدينة رأس العين وريفها بتاريخ التاسع من شهر تشرين الأول عام ٢٠١٩، ورافقها منذ ذلك الحين وحتى اليوم ٢١ حالة انقطاع لمياه الشرب عن أكثر من مليون مواطن.

السعي الأكبر لتحسين مادة الرياضيات والعربي تليهما اللغة الإنكليزية

مدير تربية الرقة لـ«الوطن» ٢٤٢٩ طالباً وطالبة تقدموا للدورة الثانية أغلبهم في الفرع العلمي

محمود الصالح

كشف مدير التربية في محافظة الرقة فراس العلو عن تقدم ٢٤٢٩ طالباً وطالبة من الشهادة الثانوية العامة في الرقة للمشاركة في الدورة الامتحانية الثانية في الفرعين العلمي والأدبي.

وأضاف العلو في تصريح خاص لـ«الوطن» أن مديرية التربية في محافظة الرقة أنهت جميع الاستعدادات للدورة الثانية للامتحانات الشهادة الثانوية لهذا العام.

وأضاف إن اللجان المشكلة تسلمت قبول طلبات الدورة الثانية من جميع الطلاب الراغبين في التقدم والتي تجاوزت ٩٤١ طلباً للفرع الأدبي و١٤٨٨ طلباً للفرع العلمي.

وأشار إلى أن العدد الأكبر من المتقدمين للدورة الثانية تقدموا لتحسين علامة الرياضيات في الفرع العلمي والتي تقدم لها ٧٤١ طالباً وطالبة يشكل الذكور والإناث مناصفة في العدد، بينما كان عدد المكملين في الرياضيات ٣٢٩ طالباً وطالبة أغلبهم من الذكور، ويكون عدد المكملين والمحسنين في مادة الرياضيات ١٠٧١ طالباً وطالبة، وفي المرتبة الثانية بعد الرياضيات تأتي مادة اللغة العربية حيث بلغ عدد المشتركين في الدورة ٤٨٨ طالباً وطالبة والعدد الأكبر محسن وهو ٤٨٢ وهناك ٦ طلاب أكملوا في اللغة العربية فقط.

وفي الفرع الأدبي بيّن أن العدد الأكبر كان من الطلاب الذين قد تقدموا للتحسين في اللغة العربية وهم ٤٠٧ طلاب بينما تقدم ١٨٤ طالباً وطالبة للإكمال على هذه المادة، تلتها اللغة الإنكليزية التي أكمل فيها ٢٢٨ طالباً وطالبة وحسن فيها ١٢٠ طالباً وطالبة.

وبيّن مدير التربية أنه تم إحداث ١٥ مركزاً امتحانياً لاستقبال الطلاب في الدورة الامتحانية الثانية، حيث يتركز وجود المراكز الامتحانية في مركز المحافظة، وتعتبر بلدة السبخة هي مركز محافظة الرقة في الوقت الحالي، نظراً لوقوع مدينة الرقة خارج السيطرة في الوقت الحالي.

وأوضح العلو أن المديرية أقامت مركزي إيواء للطلاب والطالبات القادمين من المناطق الساخنة تضمان نحو ٢٠٠ طالب وطالبة، وبالتعاون مع المنظمات الدولية ومنها الهلال الأحمر يتم توفير جميع احتياجات إقامة الطلاب في هذين المركزين، إضافة لتوفير دروس مراجعة يعطيها مدرسون مختصون مع تقديم سلل غذائية وصحية ووجبات ساخنة يومياً للطلاب، وكذلك تأمين خمس حافلات تقلهم من مراكز الاستضافة والمعابر إلى المراكز الامتحانية عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري ومنظمة اليونيسيف، إضافة إلى وجود فريق طبي من الصحة المدرسية.

وأشار مدير التربية إلى أن مديرية التربية جهزت قرطاسية لتوزيعها على الطلاب ودورات فاقد تعليمي للطلاب القادمين من مدينة الرقة وريفها الشمالي، وكانت مديرية التربية في الرقة قد استقبلت خلال الدورة الامتحانية الأولى للعام الدراسي الماضي العدد الأكبر من الطلاب من المناطق الساخنة من الرقة ومحيطها، وجميعهم تقدموا لهذه الدورة بصفة الدراسة الحرة، وحققوا نتائج جيدة في نسب النجاح، حيث يعتمد جميع هؤلاء الطلاب على الدورات الخاصة في منازلهم، نتيجة منع الميليشيات الانفصالية «قسد» من تدريس المناهج الوطنية في تلك المناطق.

وأشار العلو إلى أن أغلب المراقبين في المراكز الامتحانية في الدورة الثانية هم من أبناء المناطق المحررة بهدف توفير نفقات التنقل على المعلمين.

> إحداث ١٥ مركزاً امتحانياً في بلدة السبخة بريف الرقة الجنوبي الشرقي المحرر لاستقبال الطلاب في الدورة الامتحانية الثانية

الضخ لمن يدفع وللأصدقاء

فساد في مياه السويداء أبطاله عمال الشبكات ومدير المياه يرد: بعض الشكاوى محقة وبعضها كيدي

السويداء -عبير صيموعة

في ظل أزمة المياه الخانقة التي تعاني منها مختلف مناطق محافظة السويداء والتي ترافقت مع تعطل المضخات الغاطسة لعشرات آبار مياه الشرب على ساحة المحافظة وتقليص ساعات الضخ بسبب زيادة ساعات التقنين الكهربائية ظهرت حالة من الفساد والمحسوبيات أبطالها بعض عمال الشبكات المسؤولين عن تشغيل ضخ المياه عبر الشبكة إلى المنازل، حيث أكدت الشكاوى التي وصلت إلى «الوطن» من أهالي العديد من القرى والبلدات وبعض المناطق في داخل المدينة وخارجها تعرضهم للابتزاز من قبل المسؤولين عن توزيع المياه عبر الشبكات المنزلية ولسان حالهم «ادفع لعامل الشبكة أو صادقه تحصل على المياه»، حيث يتقاضى العديد من المسؤولين عن توزيع المياه مبالغ مالية لقاء ضخ المياه في الشبكة مستغلين حاجة الناس المتزايدة لمياه الشرب في فصل الصيف وغياب الرقابة والمحاسبة.

بينما اشتكى آخرون من مزاجية عمال بعض الشبكات وتعاملهم حسب المحسوبيات حيث يقومون بضخ المياه وفق أهوائهم دون أي برنامج يلتزمون به ويكون النصيب الأكبر لمن يدفع.

كما اشتكى مواطنون من قرية «بكا» بريف السويداء الجنوبي من تقاضي القائمين على الشبكة مبالغ أكبر ودون ضخ المياه بالشكل اللازم والحال ينطبق على أهالي بلدة الرحى وخاصة القاطنين منهم على الطريق العام إضافة إلى أهالي بلدة «شقا» بريف المحافظة الشمالي الشرقي ومعاناتهم من خلال قيام موزعي الشبكة بتجميع المياه حتى ساعات الليل لضخها عبر الخط الواصل إلى المنازل التي تقوم بالدفع مسبقاً.

وأكد آخرون أن استمرار هذا الواقع جعلهم بين خيارين أحلاهما مر، فإما أن يدفعوا للمسؤولين عن توزيع المياه بالشبكة حتى تصل لمنازلهم وإن كانت لا تكفي الحد الأدنى من احتياجهم، وإما أن يشتروا نقلة مياه بالصهاريج بسعر يتراوح بين ١٣ ألفاً و٣٠ ألف ليرة، الأمر الذي يزيد من الأعباء المالية التي يتكبدونها خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

رؤساء وحدات المياه التي تتبع لها تلك القرى بينوا لـ«الوطن» أن النقص في ضخ المياه بعود إلى قلة المياه المنتجة نتيجة التيار الكهربائي وعجزه في كثير من الأحيان حتى في ساعات الوصل عن تشغيل المضخات، مؤكدين أنه لم يتقدم أي من أهالي تلك القرى بشكوى رسمية على أي عامل في الشبكة حول ما نسب إليهم وفي حال وجدت فإن المؤسسة تقوم بمتابعة القضية والتحقق من آلية توزيع المياه وأحقيتها مع الإشارة إلى أنه ومنذ أيام قليلة تم إعفاء أحد العاملين المؤقتين على شبكة المياه في بلدة المجدل فور ورود شكوى هاتفية وليست خطية لإخلاله بعمله.

بدوره رئيس وحدة مياه المدينة أكد لـ«الوطن» وجود شكاوى عديدة على عمال الشبكات في عدم الإنصاف بعمليات الضخ وبعد التحقق من الشكاوى تم إعفاء البعض في حين تبين أن بعض تلك الشكاوى كيدية هذا فضلاً عن أن عمال الشبكات على ساحة المدينة والمحافظة بشكل عام يتعرضون للإهانة والشتم وفي بعض الأحيان إلى الضرب جراء محاولتهم منع بعض الأهالي من كسر أقفال ريكارات مياه الضخ وتشغيل المياه على مزاجهم.

وفي السياق ذاته ووفقاً لمصدر في المؤسسة فإن بعض الأشخاص يلجؤون وبشكل يومي إلى التسجيل على نقلات مياه بالصهاريج لدى وحدات المياه المنتشرة في مناطق الحافظة ومن ثم يلجؤون إلى بيع نقلة المياه لسائق الصهريج المكلف بإيصال نقلة المياه لهم مقابل مبلغ مالي محدد حيث يقوم بدوره ببيعها لأشخاص آخرين ممن هم بحاجة لمياه الشرب بمبالغ تصل في كثير من الأحيان إلى ٣٠ ألف ليرة.

> رؤساء وحدات المياه: أن النقص في ضخ المياه يعود إلى نقص الكهرباء